الاربعاء، 26 تموز، 2006

الفهرس

الفصل الأول

مقدمــة

- مفهـوم التحليـل المالي
- استعمالات التحليل المالي
- مصـــادر المعلومــات
- مستخدمـو المعلومــات
- دور المحلـل المالـــي
- أهـداف التحليل المالــي

مقدمة

يعتـبر التحليـل المالــي بمفهومـه الحـديث وليـداً للظـروف الـتي نشــأت في مطلـع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي سـاد الولايـات المتحدة الأمريكيـة ، الـذي أدت ظروفـه إلى الكشـف عن بعض عمليـات غش وخـداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامـة ، الأمـر الـذي أضـر بالمسـاهمين والمقرضين على حد سواء ، وحـدا بالمشـرِّع إلى التـدخل ، وفـرض نشـر المعلومـات المالية عن مثل هذه الشـركات ، وقـد أدى نشـر هـذه المعلومـات إلى ظهـور وظيفـة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولهـا ، وقـد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

مفهوم التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

1- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثّل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .

2- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثّلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .

3- الإتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .

4- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

ممَّا تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة .
ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعـرف أداء المؤسسـات موضـوع التحليـل وإتخـاذ القـرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الإئتماني (**Credit Analysis**)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقـع أن يواجههـا في علاقته مع المقترض (المـدين) ، وتقييمهـا وبنـاء قـراره بخصـوص هـذه العلاقـة استناداً إلى نتيجة هذا التقـييم ، وتقـدم أدوات التحليـل المـالي المختلقـة للمحلـل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القــرار المناسب ، وذلك لمـا لهـذه الأدوات من قـدرة في تعـرف المخـاطر الماليـة إذا مـا جرى التحليل المناسب للقوائم الماليـة للمقـترض وتمت القـراءة المناسـبة للنتـائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الإستثماري (**Investment Analysis**)

إن من أفضل التطبيقات العمليـة للتحليـل المـالي هي تلـك المسـتعملة في مجـال تقييم الإستثمار في أسهم الشـركات ، وأسـناد القـرض ، ولهـذا الأمـر أهميـة بالغـة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة اســتثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسـهم والسـندات وحسـب ، بـل تمتـد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسـات نفسـها ، والكفـاءة الإداريـة الـتي تتحلى بهـا والإستثمارات في مختلف المجالات .

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالـي على المعلومات اللازمة للتحليل المالـي من نوعين من المصـادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية
2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسـب طبيعة وأغراض عملية التحليـل المـالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشـرات كميـة Quantitative أم مؤشـرات وصفيّة Qualitative .

<u>ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلـي :</u>

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشـورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العموميـة ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .
5. الصـحف والمجـالات والنشـرات الإقتصـادية الـتي تصـدر عن الهيئـات والمؤسسـات الحكومية ومراكز الأبحاث .
6. المكاتب الإستشارية .

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المـالي اسـتعمالات واسـعة جعلت منـه مجـال اهتمـام الكثـيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المـالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

1. المستثمرون
2. إدارة المؤسسة نفسها
3. سماسرة الأوراق المالية
4. الدائنـــون
5. العاملـون
6. المصالح الحكومية
7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصـول على معلومـات تختلـف عن المعلومـات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لـدى كل منها .

دور المحلل المالي (**Corporate Finance**)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

<u>أ - المظهر الفنّي (**Technical Aspect**)</u>

ويقوم المظهر الفنّي على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلـك للقيـام

بما يلي :

1- احتساب النسب المالية
2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقـع وبالمعلومـات المتاحـة عن المؤسسـات الأخرى

<u>ب- المظهر التفسيري (**Interpretive Aspect**)</u>

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية :

1. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :
أ - شكلها القانوني
ب – ملكتيها
ج – إدارتها
د - طبيعة نشاطها
هـ- المنافسة

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :
أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها
ب - مركز المؤسسة في الصناعة
ج - السوق الذي تعمل فيه
د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها
هـ- القدرة على التكيف

أهداف التحليل المالي (**Objectives Of Financial Analysis**)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم الماليـة إلى معلومـات تسـتعمل كأسـاس لإتخـاذ قـرارات مسـتنيرة لأجـل تعزيـز الإتجاهـات الإيجابية في المؤسسـة ، ولمعالجـة بعض الممارسـات الخاطئـة مثـل السـيطرة على بعض التكاليف أو معالجـة نقص متوقـع في السـيولة ، وبشـكل عـام ، يهـدف التحليـل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة

5. تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
6. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة
7. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم
8. معرفة وضع الشركة في قطاعها

الفصل الثاني

القوائم المالية

- أنــواع المؤسســات
- التعريف بالقوائم المالية
- أدوات التحليـل المالـي

القوائم الماليــة

تهدف القوائم الماليـة إلى إعطـاء صـورة دقيقـة عن وضـع المؤسسـة المـالي ونتـائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القــوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي وضعت الإطار العــام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :

1- قياس موجودات الوحدة الإقتصادية

2- بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها

3- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبـات الوحـدة وحقـوق أصـحابها خلال الفـترة المحاسبية

4- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة

ومن المعلوم أن للأنشطة التي تمارسها المؤسسات التجارية أثـر في تركيبـة قوائمهـا الماليــة ، حيث تختلــف الأهميــة النســبية لمختلــف البنــود جوهريــاً بــاختلاف نشــاط المؤسسات ، لذا ؛ وقبل اسـتعراض القـوائم الماليـة ، سنشـير بسـرعة إلى الأنشـطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات ، والسمات الأساسية التي يتصـف بهـا كـل نشـاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمّية .

أنــــواع المؤسســـــات (**Types Of Firms**)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشـاط الـذي تقـوم به وهي :

1. المؤسسات الصناعية (**Manufactures**)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خــام وآلات وعمّال ، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة ، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسـابات المدينـة والبضـاعة بمختلـف أنواعهـا ، أمـا جـانب المطلوبـات من الميزانيـة ، فيتمـيز بارتفـاع حقـوق أصـحاب المؤسسة ، وكذلك ارتفـاع الـديون الطويلـة الأجـل ، وتتمثـل المطلوبـات القصـيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .

أما قوائم الـدخل لمثـل هـذه المؤسسـات ، فيتوقـع أن تظهـر هامشـاً ربحيـاً عاليـاً لإرتفاع المخاطر ، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً .

2. مؤسسات البيع بالجملة (**Wholesalers**)

وهي المؤسسـات الـتي تتعامـل بتجـارة السـلع على نطـاق واسـع ، وتتمـيز هـذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي ، حيث تتركز معظم موجـودات بالحسابات المدينة وبالبضائع ، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتمّول موجــودات هـذه المؤسسـات بالإعتمـاد على الإقـتراض القصـير الأجـل من البنوك والموردين ، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلـة نسـبياً لانخفاض الحاجة في مثـل هـذه الحالـة إلى الإسـتثمار في الموجـودات الثابتـة كمـا أشرنا سابقاً ، لأن مثل هذه المؤسسـات تـبيع منتجـات جـاهزة دون أن تضـيف لهـا شيئاً ، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصـروفات التشـغيل لديها منخفضة أيضاً ، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمـد بالدرجـة الأولى على معــدلات الــدوران المرتفعــة لــديها ، حيث تعــادل مبيعاتهــا أضــعاف موجوداتها في معظم الأحيان .

3. مؤسسات البيع بالمفرق (**Retailers**)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها ، ويتميز الإستثمار في الموجـودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسـات الـبيع بالجملـة ، ويعـود السـبب في ذلـك إلى رغبتهـا في جلب اهتمّـام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذّاب للسلع والخدمات .

وتتصف مؤسسات تجارة المفرّق ، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية ، بصـغرها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها .

وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي ، هذا ويتوقع أن تكـون هوامشـها الربحيـة عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .

4. مؤسسات الخدمات (**Utilities**)

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة ، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها ، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها .

وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة ، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل .

التعريف بالقوائم المالية (**Financial Statements**)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونيـة ، إلاّ أن المعلومـات الماليـة الموجـودة في القـوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :

1. موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها
3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولاً : <u>قائمـــــــة الـــــــــدخل (**Income Statement**)</u>

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينـة ، لـذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البنـدين الـربح (أو الخسـارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخـرى عـدا المبيعـات ، أو تـرتب عليهـا مصـروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصـنيف هـذه الـدخول والمصـاريف في بنـود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسـة العاديـة كمـا أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمـة الـدخل يقـوم المحاسـب بتحديـد العناصـر الـتي تشـكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينهـا لتحديد الدخل ، أما إذا تـبين وجـود نفقـات غـير مسـتحقة فيتم التصـنيف ضـمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقـة ، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ - حساب التشغيل للمشاريع الصناعية

ب - حساب المتاجرة للمشاريع التجارية

ج – حساب الأرباح والخسائر

▫أهمية قائمة الدخل

من أهم أهـداف المحاسـبة تعـرف الـدخل الصـافي المتحقـق من المشـروع خلال الفترة الزمنية موضع الإعتبار ، لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ - تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثماراتهم

ب - تسـهيل مهمـة الـدائنين في الرقابـة على سـلامة أوضـاع المؤسسـة وضـمان أموالهم

ج - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح

د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات

□ مثال على قائمة الدخل

	بالدينـــار
المبيعات	4200
تكلفة المبيعات	(2800)
مجمل ربح العمليات	1400
المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	(950)
الإستهلاك	(100)
صافي ربح العمليات	350
فائدة مدفوعة	(50)
صافي ربح العمليات بعد الفائدة	300
<u>إيرادات أخرى :</u>	
* فائدة مقبوضة	10
* أرباح أسهم	15
* ربح بيع موجودات	10
	35
مصروفات أخرى	(25)
صافي الربح قبل الضريبة	320
ضريبة (50%)	(160)
صافي الربح بعد الضريبة	160

▫ عناصر قائمة الدخل

1- المبيعات أو الإيرادات (**Gross Sales, Revenue, Income**)

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية ، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :

أ - مردودات المبيعات

ب- الخصم المسموح به

2- تكلفة المبيعات (**Cost Of Goods Sold**)

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المبيعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلــي :

بضاعة أول المدة	100
+ مشتريات	1550
البضاعة المتاحة للبيع	1650
- بضاعة آخر المدة	150
تكلفة المبيعات	1500

أما المشروعات الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشـبه في طبيعتهـا البضـاعة المشـتراة في المشـروعات التجاريـة ، وتظهـر تكلفـة البضاعة المصنعة على النحو التالي :

تكلفة البضاعة المصنعة
للفترة المنتهية في
31/12/2001

أ - مـواد خــام :	
مواد خام أول المدة	100
+ مشتريات مواد خام	850
مواد خام متاحة للإستعمال	950
- مواد خام في نهاية المدة	(20)
تكلفة المواد الخام	930
ب - عمل مباشر	520
ج - مصروفات صناعية غير مباشرة	
عمل غير مباشر	140
مواد غير مباشرة	40
صيانة ، تأمين ، متفرقة	220
استهلاك المصنع	100
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	500
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	440
- بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة	140
د - التغير في البضاعة تحت التصنيع	(300)
كلفـة البضـاعة المصـنعة (أ + ب + ج + د)	1650

هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية ، وذلك كالتالي :

كلفة المبيعات

كلفة البضاعة المصنعة	1650
+ بضاعة جاهزة أول المدة	300
- بضاعة جاهزة آخر المدة	(350)
كلفة البضاعة المباعة	1600

3- مجمل ربح العمليات (**Gross Margin**)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

4- مصروفات التشغيل (**Operating Expenses**)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

5- الدخول والمصروفات الأخرى (**Other Revenues & Expenses**)

وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة ، والأرباح من الإستثمارات ودخل الإيجارات ؛ أما المصاريف الأخرى ، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى .

6- أرباح أو خسائر غير عادية (**Extraordinary Gains & Losses**)

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :

أ - أن يكون غير عادي في طبيعته

ب – غير متكرر في حدوثه

ج – له أهمية نسبية

7- ضريبة الدخل

8- صافي الربح

ثانياً : الميزانية العمومية (**Balance Sheet**)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

أ - الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل

ب- الجـــــــــانب الأيسـر : ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين ، وهـو يـبيّن الموارد التي حصلت منهـا المؤسسـة على الأمـوال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية ، وقد جـرت العـادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعـد عنهـا الحسـابات للمؤسسـات المختلفـة سنة واحدة ، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخليـة لفـترات أسـبوعية ، أو شهرية ، أو ربع سنوية ، أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانيـة ملخصاً للموقـف المـالي للمؤسسـة في لحظـة معينـة ، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصـبح بعـدها ممثلـة لهـذا الوضـع ، لأن عمليـات الـبيع والشـراء والوفـاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل ، فتركيبة الموجـودات تتـأثر بمجموعة العوامل التالية :

1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة ، صناعة ، خدمات)
2- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)
3- شكل المؤسسة (مشروع فردي ، شركة تضامن ، شركة مساهمة)

أما تركيبة الجانب الأيسر ، فتتأثر بجميع العوامل السابقة ، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية :

1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع ، توافر الإقتراض)
2- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو ، البلوغ ، الإنحدار)
3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية)
4- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

▫ تبويب عناصر الميزانية

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كمعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : <u>الأصول (**Assets**)</u>

تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها ، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثمَّ الأقل .

أ - الموجودات المتداولة (**Current Assets**)

وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة ، أياً كان الأكثر ، وهي تشمل البنود التالية :

- النقد (**Cash**)

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة ، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد ، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة ، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال ، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة .

- أسهم وسندات قابلة للتسويق (**Marketable Securities**)
غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل ، وبشكل خاص الأوراق الحكومية ؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً ، أو تحقق فائدة ، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة ، كالأسهم المتداولة في السوق المالي ، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي ، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة ، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

- المدينون وأوراق القبض (**Notes & Accounts Receivable**)
يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة ، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية ، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين ، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين ، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع ، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً ، طبقاً لنوع النشاط التجاري ، أما بالنسبة لأوراق القبض ، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين ، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد ، يمكن تسييلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة ، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المبيعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون ، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها ، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً ، فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .

- البضاعة (**Inventory**)
تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها ، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج ، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة ، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع ، أما بالنسبة للشركات الصناعة ،

فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع ، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع ، فهناك المواد الخام ، والبضاعة تحت التصنيع ، والبضاعة الجاهزة ؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

- المصروفات المدفوعة مقدماً (**Prepaid Expenses**)

وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً ، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة ، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة ، ليس لأنها ستتحول إلى نقد ، بل لأنها دفعة مقدمة على خدمات لا بدَّ أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يتم استخدامها خلال فترة قصيرة .

ب – الموجودات الثابتة (**Fixed Assets**)

وهي الأصول التي يقتنيها المشروع للإستعانة بهـا على أداء خدماتـه ، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية ، وليس لإعادة بيعها ، حيث يتم الإحتفاظ بها طالما بقيت منتجة ، مثل العقارات والآليات . وتشترك هـذه الأصـول في ميزات أهمها : أنهـا لا تهلـك عـادةّ في مـدة ماليـة واحـدة ، كمـا أن الأساس المستعمل في تقويمها والغـرض منهـا واحـد ، وطبيعـة تمويلهـا واحدة ، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع ، أو بقـروض طويلـة الأجل نسبياً .

وأهم الأصول الثابتة ما يلـي :

- الأرض : أهم ما يميزهـا أنهـا لا تخضـع للإسـتهلاك مثـل بقيـة الأصـول الثابتـة الأخـرى ، وذلـك لعـدم محدودية حياتها الإستعمالية .
- البنـــــاء والآليات : تتميز بمحدودية اسـتعمالها ، بحيث تهلـك بعـد فـترة نتيجـة لإسـتعمالها في عمليـة الإنتـاج ، لـذلك تنقص قيمـة هـذه الأصـول بواسـطة الإستهلاك السـنوي ، ويظهـر الإسـتهلاك لهـذه الأصـول بشـكل رصـيد متراكـم مطروحـاً من الأصـول ، وذلـك بهـدف إظهـار قيمـة الأصـول الأصلية ، والإستهلاك الحاصل عليه ، والرصـيد الصافي بعد الإستهلاك .

ج – الأصـــــول المعنويـــــة (**Intangible Assets**)

يطلق عليهـا البعض الأصـول الثابتـة غـير الملموسـة (Intangibles) ، وهي تشمل تلك الأصول الـتي لا وجـود لهـا ، كشـهرة المحـل ، وحقـوق الإمتياز والإختراع ، والعلامات التجارية ، ومصروفات التأسيس .

وتشترك هـذه الأصول في مـيزات أهمهـا أن قيمتهـا الدفتريـة لا يقابلهـا شيء ملموس ، ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية ، كما أن هذه القيمـة غـير ثابتـة ، بـل عرضـة للتقلبـات المفاجئـة الناتجـة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقـل قيمة ممكنـة خشـية زوال قيمتها فجأة ، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .

وتذكر الأصـول المعنويـة حسب كلفتها ، وإن لـــم تكـــن لهـا كلفـة ، فلا يجـوز إدراجها ، هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنويـة ذات الوجـــود المحدد (Limited Existence) مثـل الإسـتثمارات ، وحقـوق الطبـع والإمتياز ضمن الحياة المقـدرة لها ، أما الأصـول المعنويـــة ذات الحيـاة غـير المحـــدودة (Unlimited Existence) مثـل الشـهرة والأسـماء التجارية فإن المنطـق لا يـوجب اسـتهلاكها ، ومـع ذلـك توصـي المبـادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظـــة

هناك أنواع من الأصــول تعتـبر أحيانــاً أصـولاً ثابتـة ، على حين لا تعتـبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى ، فالأوراق المالية تعتـبر أصـولاً متداولـة ، إذا كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضـاربة ، أي لإعـادة بيعهـا وقت ارتفاع سعرها ، على حين تعتبر أصولاً ثابتة ، إذا تمَّ شراؤها بهـدف تحقيـق السـيطرة على الشـركات المصـدرة لهـا ، كمـا هي الحـال في الشركات القابضة والتابعة ، ومن هنا يـأتي اختلاف تقـييم هـذه الأصـول تبعـاً لتصـنيفها ، فهي تُقيَّم بالتكلفـة إذا كـانت أصـولاً ثابتـة ؛ وإذا كـانت أصـولاً متداولـة ، فتُقيَّم بالكلفـة مطروحـاً منهـا مخصـص هبـوط أسـعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة .

ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (**Total Liabilities & Equity**)

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين ، كما هي الحال في الموجودات ، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسة ، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق :

أ - المطلوبات المتداولة (**Current Liabilities**)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون – عادة – في حدود فترة تقل عن سنة ، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة ، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة ، ومثال ذلك :

- أوراق الدفع : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين
- ديون : وهي الإلتزامات للموردين ، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة
- التزامات مستحقة غير مدفوعة (**Accruals**) مثل الرواتب ، الضرائب .

ب- المطلوبات طويلة الأجل (**Long Term Liabilities**)

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر ، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

ج – حقوق الملكية (**Capital Equity**)

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار ، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع ، وبشكل اكثر تفصيلاً ، يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي :

1- رأس المال المدفوع
2- الأرباح المحتجزة
3- الضميمة : وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الإسمية ، وتعرف أيضاً بعلاوة الإصدار .

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 31/12/............

كلي	جزئي	الأصـــول	كلي	جزئي	المطلوبات وحقوق المساهمين
		<u>الأصول المتداولة</u>			<u>مطلوبات متداولة</u>
	x x	نقدية		x x	دائنون
	x x	مدينون (صافي)		x x	أوراق دفع
	x x	مخزون		x x	قروض قصيرة الأجل
X x x		مجموع الأصول المتداولة	x x x		مجموع المطلوبات المتداولة
		<u>الأصول الثابتة</u>			<u>مطلوبات طويلة الأجل</u>
		أراضي		x x	قروض طويلة الأجل
		مبانـي		x x	سندات طويلة الأجل
		معدات وآلات	x x x		مجموع المطلوبات طويلة الأجل
X x x		مجموع الأصول الثابتة			
	x x	<u>يطـــــرح</u> : مـــــتراكم الإستهلاك			
X x x		صافي الأصول الثابتة			
			x x x		مجموع المطلوبات
		<u>أصول غير ملموسة</u>			<u>حقوق المساهمين</u>
		شهرة (صافي)		x x	رأس المـال من الأسـهم العادية
		علامات تجارية (صافي)		x x	احتياطيات
X x x		مجمـــوع الأصـــول غـــير الملموسة		x x	أرباح محتجزة
			x x x		مجمـــــــوع حقـــــــوق المساهمين
<u>X x x</u>		مجموع الأصول	<u>x x x</u>		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكّنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

1- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة
(**Comparative Financial Statement Analysis**)

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة ، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

2- تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات / التحليل الهيكلي
(**Structural Analysis / Common Size Balance Sheet**)

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :

أ - مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

ب – كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى .

3- قائمة التدقيق النقدي (**Cash Flow Statement**)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وهـو يقـوم على أساس تحديـد التـدفقات النقديـة الـتي تمت في المؤسسـة خلال الفـترة السـابقة الـتي يشـملها التحليـل ، وذلـك بتقسـيم هــذه التـدفقات إلى ثلاث مجموعات هي : التدفقات النقديـة من عمليـات التشـغيل ، التـدفقات النقديـة من عمليات الإستثمار ، والتدفقات النقدية من عمليـات التمويـل ؛ ومـيزة هـذا التحليـل تركـيزه على التـدفقات النقديـة على عكس القـوائم الماليـة وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الإستحقاق .

4- التحليل المالي بالنسب (**Ratio Analysis**)

يقوم هـذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض ، أو بالإستناد إلى معـايير محـددة بهـدف الخـروج بمعلومـات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .

الفصل الثالث
تحليل القوائم المالية

- التحليل المقارن
- التحليل الهيكلي
- تحليل النسـب

أولاً : <u>التحليـــــل المقـــــارن للميزانيــــات العمومية</u>

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق ، وبالتكـاليف المرتبطـة بهـذا الدخل ، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، وإذا ما تمَّ تحليـل البيانـات المالية الواردة في هاتين القائمتين ، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالـي للمؤسسة للفـترة المعنيـة ، لكنـه لا يسـتطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم ممـا فيهـا من معلومات ، للأسباب التالية :

1- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد
2- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها افضل أو أسوأ مما كـان في الماضي
3- لا تخبر شيئاً عن الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، علماً بأن الإتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الإتجاه الـذي يتخـذه أداؤهـا ، هـذا وقـد تكـون المقارنـة بين القـوائم الماليـة للمؤسسة نفسها ، وتسمى المقارنة في هذه الحالـة مقارنـة داخليـة ، أو قـد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى ، وتسـمى المقارنـة في هـذه الحالـة مقارنة خارجية .

وسـنكتفي – فيمـا يلي – بالإشـارة إلى المقارنـة الداخليـة ، لأن المقارنـة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عمليـة المقارنـة مـع مؤسسـات أخـرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .

المقارنة الداخلية للقوائم المالية

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات الـتي طـرأت على كـل بنـد ، على مـدى السنوات .

- <u>مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة</u>

تنعكس الآثـار المترتبـة على قيـام المؤسسـة بنشـاطها في ميزانياتهـا العموميـة عن طريـق الزيـادة أو النقص في مختلـف بنودهـا ، وبإمكـان المحلـل ملاحظـة هـذه التغـيرات من خلال المقارنـة بين ميزانيـتين عموميتين متتاليتين أو بين عـدة ميزانيات .

أ - المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميـتين متتـاليتين مرتبـتين ترتيبـاً عمودياً بنفس التسلسل (كمـا هـو موضـح في المثـال التـالي) وذلـك لتحقيق ما يلي :

1- المقارنة السريعة بين مختلف البنـود وملاحظـة التغـيرات الـتي طـرأت عليها

2- تحديـد كميـة الزيـادة أو النقص في كـل بنـد من بنـود الميزانيـة للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3- تحديد الأهمية النسبية للتغـير الحاصـل في كـل بنـد ، لأن التغـير الكمّي قد لا يعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

الميزانية العمومية المقارنة

	2000	2001	التغير + (-)	النسبة المئوية للتغير
نقد وشبه نقد	6	8	2	33%
مدينــون	26	31	5	19%
بضاعـة	26	33	7	27%
مجموع الموجودات المتداولة	58	72	14	24%
موجودات ثابتة	52	58	6	12%
المجمـــوع	110	130	20	18%
ديون قصير الأجل	31	51	20	65%
ديون طويلة الأجل	21	15	(6)	(29%)
حقوق ملكيــة	58	64	6	10%
المجمـــوع	110	130	20	18%

عند التحليل المقارن ، لا بدَّ من ملاحظة ما يلي :

1- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأسـاس ، وقيمـة موجبـة في السـنة التاليـة أو العكس ، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .

2- عندما يكون للبند وجود في سنة الأسـاس ، ولا يوجـد مقابلـه في السـنة الثانيـة ، فإن النقص الحاصل هو 100% .

3- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس ، ويوجد مقابله في السـنة التاليـة ، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر ، ويوضح المثال التالي ما ذكـر أعلاه :

	2000	2001	التغير	نسبة التغير
الـــــــدخل الصافي	(4500)	1500	6000	-
ضرائب	2000	(1000)	(3000)	-
أوراق دفع	-	8000	8000	-
أوراق قبض	10000	-	(10000)	(100%)

ب- المقارنة بين عدة ميزانيات

إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات ، يسـتطيع ترتيبهـا بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

ميزانيات عمومية مقارنة

	1997	1998	1999	2000	2001
نقد وشبه نقد	6	8	10	12	16
مدينون	28	36	42	52	62
بضاعة	24	30	38	52	66
مجموع الموجودات المتداولة	58	74	90	116	144
الموجودات الثابتة / صافي	60	84	90	104	116
مجموع الموجودات	118	158	180	220	260
دائنون	10	14	20	34	46
مستحقات	16	24	26	28	34
مجموع المطلوبات المتداولة	26	38	46	62	80
ديون طويلة الأجل	8	6	12	20	26
مستحقات عاملين	10	14	16	22	26
إجمالي المطلوبات	44	58	74	104	132
رأسمال مدفوع	52	62	62	62	62
أرباح غير موزعة	22	38	44	54	66
إجمالي حقوق المساهمين	74	100	106	116	128
مجمـــوع المطلوبـــات وحقـــوق المساهمين	118	158	180	220	260

ج- مقارنـــة الحجم الموحـــد للميزانيـــات العموميـــة (**Common Size Analysis –**)

تقـــوم هـــذه الطريقـــة على أســـاس تحويـــل الأرقـــام المطلقـــة في الميزانيـــات العموميـــة إلى نســـب ، وذلـــك باعتبـــار أن كلاً من جـــانبي الميزانية متساوٍ 100% ، وبعد ذلك يتم التعبـــير عن كـــل بنـــد من بنـــود الميزانية كنسبةٍ من مجموع الجانب الذي ينتمي إليـــه ، وذلـــك بقســـمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

وتمكّن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسســـة وأداؤهـــا ، والتغـــيرات النســـبية التي تطرأ على كل بند ، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبـــة الأصـــول ، والموارد المستخدمة في تمويلها ، والخصوم ، والأهمية النســـبية لكـــل بنـــد من بنودهـــا ، ومـــدى تركزهـــا ، وتطـــور هـــذه الأهميـــة على مـــدى السنوات .

	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات					
نقد وشبه نقد	5%	5%	6%	5%	6%
مدينون	24%	23%	23%	24%	24%
بضاعة	20%	19%	21%	24%	25%
مجموع الموجودات المتداولة	49%	47%	50%	53%	55%
صافي الموجودات الثابتة	51%	53%	50%	47%	45%
مجموع الموجودات	100%	100%	100%	100%	100%
المطلوبات وحقوق المساهمين					
دائنون	8%	9%	11%	15%	18%
مستحقات	14%	15%	14%	13%	13%
مجموع المطلوبات المتداولة	22%	24%	25%	28%	31%
ديون طويلة الأجل	7%	4%	7%	9%	10%
حقوق العاملين	8%	9%	9%	10%	10%
إجمالي الديون	37%	37%	41%	47%	51%
رأس المال المدفوع	44%	39%	34%	28%	24%
أرباح غير موزعة	19%	24%	25%	25%	25%
إجمالي حقوق المساهمين	63%	63%	59%	53%	49%
مجمـــوع المطلوبـــات وحقـــوق المساهمين	100%	100%	100%	100%	100%

ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باســـتخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتـاليتين بعـد ترتيبهمـا عموديـاً

بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي :

1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغـيرات الـتي طـرأت على كل منها

2- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كـل بنـد ، لأن التغـير الكمّي قد لا يُعبِّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

<u>قائمــة الدخـــل</u>

	2000	2001	كمية التغير	الأهمية النسبية للتغير
صافي المبيعات	250	300	50	20%
تكلفة المبيعات	(160)	(184)	24	15%
مجمل الربح	90	116	26	29%
مصروفات بيع وتوزيع	(35)	(41)	6	17%
استهلاك	(10)	(10)	-	صفر
صـافي الـربح قبـل الفائـدة والضريبة	45	65	20	44%
ضريبة	23	33	10	43%
صافي الربح	22	32	10	45%

ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الـدخل لنفس المؤسسـة لعـدة سـنوات من أجـل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختــارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، ويلاحظ ما يلي :

1- اتخذت المبيعات اتجاهــاً تصاعدياً

2- اتخذت الأرباح اتجاهاً صاعداً أيضاً

3- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات ممـا يـدل على كفاية الرقابة على المصروفات

<u>قائمة دخل مقارنة بالأرقام</u>

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	280	360	420	50	600
تكلفة المبيعات	(162)	(216)	(264)	(326)	(384)
مجمل الربح	118	144	156	174	216
مصروفات البيع	(36)	(48)	(46)	(42)	(48)
مصروفات إدارية وعمومية	(16)	(20)	(22)	(24)	(30)
استهلاك	(12)	(16)	(18)	(20)	(22)
إجمالي المصروفات	64	84	86	86	100
الربح قبل الفائدة والضريبة	54	60	70	88	116
فوائد مدفوعة	(2)	(2)	(2)	(2)	(2)
إيرادات أخرى	2	2	2	2	2
الربح قبل الضريبة	54	60	70	88	116
ضريبة	(26)	(28)	(34)	(42)	(56)
صافي الربح	28	32	36	46	60

ج – قائمـــة دخـــل مقارنـــة بالنســـب (**Common Size Income Statement**)

وبـــدلاً من أن تتم المقارنـــة بين الأرقـــام المطلقـــة لقـــوائم الـــدخل ، تتم المقارنة في هذه الحالـة بين نسـب مئويـة ممثلـة لكـل بنـد من بنودهـا ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسـبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عموديـاً ، على أن تمثّل المبيعات 100% ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمـة الـدخل إلى المبيعـات ، وبعـد إنجـاز هـذا التحليـل تتم المقارنـة بين النسـب المستخرجة .

وتمكّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخـذه مختلـف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .

<u>قائمة دخل مقارنة بالنسب</u>

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	100%	100%	100%	100%	100%
تكلفة المبيعات	58%	60%	63%	65%	64%
مجمل الربح	42%	40%	37%	35%	36%
مصروفات البيع	13%	13%	11%	8%	8%
مصروفات إدارية وعمومية	6%	6%	5%	5%	5%
مصروف الإستهلاك	4%	4%	4%	4%	4%
إجمالي المصروفات	23%	23%	20%	17%	17%
الربح قبل الفوائد والضرائب	19%	17%	17%	18%	19%
فوائد مدفوعة	0.7%	0.6%	0.5%	0.4%	0.3%
إيرادات أخرى	0.7%	0.6%	0.5%	0.4%	0.3%
الربح قبل الضريبة	19%	17%	17%	18%	19%
ضريبة الدخل	9%	8%	8%	8%	9%
صافي الربح	10%	9%	10%	10%	10%

ثانيـــاً : التحليـــل الهيكلي للقـــوائم الماليـــة (**Structural Analysis**)

ويقـوم هـذا التحليـل على أسـاس إيجـاد الأهميـة النسـبية لكـل بنـد من بنـود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الـذي ينتمي إليـه البنـد ،

ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجـودات على إجمـالي الموجـودات ، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات .

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

1- إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلـة الأجل وحقوق المساهمين

2- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليـل النسـب الماليـــة (**Ratios Analysis**)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

نسب الربحية (**Profitability Ratios**)

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

1 – حافة مجمل الربح = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$

2- حافة ربح التشغيل = $\frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{صافي المبيعات}}$

وتسـتخدم النسـبتان أعلاه لقيـاس مـدى قـدرة المنشـأة على مواجهـة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السـوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

- العائد على الموجودات **ROA** = $\frac{\text{ربح التشغيل (EBIT)}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخـرى حيث يطلـق عليهـا حينئـذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

ROI = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$

يقصد بالمعدل ما يلي :-

مجموع البند في بداية السنة + مجموع البند في نهاية السنة.
2

حيث ض = معدل ضريبة الدخل

- العائد على حقوق المساهمين العاديين (**ROE**)

= صافي الربح بعد الضريبة
معدل صافي حقوق المساهمين

- القوة الإيرادية (**Earning Power**)

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية .

EP = حافة ربح التشغيل **x** معدل دوران الموجودات

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

EP = حافة الربح بعد الضريبة **x** معدل دوران الموجودات

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط ، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

نسب السيولة Liquidity Ratios

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

- نسب التداول (**Current Ratio**)

= المـوجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

- نسب السيولة السريعة (**Acid Ratio – Quick**)

= الموجودات المتداولة – المخـزون / المطلوبات المتداولة

- نسبة النقدية (**Cash Ratio**)

= الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة

تجدر الإشارة هنـا إلى أنـه من الصـعب وجـود نسـبة معياريـة متفقـاً عليهـا كمقياس للسيولة ، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين ، لكن يمكن القـول بـأن معـايير السـيولة تكـون عـادة متشـددة بالنسـبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد مـا بالنسـبة للمنشـآت العاملـة في القطـاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسـب السـيولة آنفـة الـذكر وإن كـانت تعبر عن المحتوى أو المضـمون الكمي لسـيولة المنشـأة دون المحتـوى أو المضـمون النـوعي الـذي يتطلب لتقييمـه اسـتخدام مؤشـرات أخـرى هي نسب أو معدلات دوران الموجـودات والمطلوبـات المتداولـة مثـل : معـدل دوران الذمم المدينة ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم الدائنـة وهـذه المعـدلات وغيرهـا سـيتم التعـرض لهـا بالتفصـيل لـدى بحث نسـب النشاط .

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهمـا في الوقت نفسه متضـادين ، بمعـنى أن مراعـاة تحسـين أحـدهما سـتكون على حساب الآخـر ، من هنـا تـأتي أهميـة مراعـاة توفـير التـوازن بينهمـا . وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنــه علامة صحة في أداء المنشأة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعـدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سـبباً في انخفـاض مؤشـرات الربحيـة لـدى المنشـأة ، كمـا أن تكـريس جهـود الإدارة لتحقيـق مؤشـرات ربحيـة عاليـة ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها .

نسب الأداء أو نسب النشاط (**Performance of Activity Ratios**)

تستخدم هذه النسب لتقييم مـدى نجـاح إدارة المنشـأة في إدارة الموجـودات

والمطلوبـات ، أي أنهـا تقيس مـدى كفاءتهـا في اسـتخدام المـوارد المتاحـة للمنشأة في اقتنـاء الموجـودات ومن ثمَّ مـدى قـدرتها في الإسـتخدام الأمثـل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيستين هما :

أ - نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبـات المتداولـة ، وتشـمل مـا يلي :

- معدل دوران الذمم المدينة (**Accounts Receivable Turnover**)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

- متوسط فترة التحصيل (**Average Collection Period**)

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويقيس هذا المعـدلان كفـاءة إدارة الإئتمـان ومـدى فاعليـة سياسـات الإئتمان والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينــة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

- معدل دوران المخزون (**Inventory Turnover**)

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد المخزون}}$$

- متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى كفـاءة وفاعليـة إدارة المخـزون ، وكلمـا زاد معــدل دوران المخــزون أو انخفض متوســط فــترة الإحتفــاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلـك مـع مراعـاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

- معدل دوران الذمم الدائنة (**Accounts Payable Turnover**)

= تكلفة البضاعة المباعة
معدل رصيد الدائنين

أو

= المشتريات
معدل رصيد الدائنين

- متوسط فترة الإئتمان

= 365
معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

- معدل دوران صافي رأس المال العامل (**Net Working Capital Turnover**)

= صافي المبيعات
معدل رصيد صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفة الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة .

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .

فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام ، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات ، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون ، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها ، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة ، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الإئتمان السهلة بعد إعداد

الميزانية مباشرة .

ملاحظـــة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الإستعاضة في المقام عن رقم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .

ب – نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

- معدلات دوران الموجودات (**Total Assets Turnover**)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

- معدل دوران الموجودات العاملة (**Working Assets Turnover**)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات – الموجودات غير العاملة}}$$

- معدل دوران الموجودات الملموسة (**Tangible Assets Turnover**)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات – الموجودات غير الملموسة}}$$

نسب هيكل رأس المال (**Capital Structure Ratios**)

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، ومن ثمَّ انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي (Financial Leverage Risk) ، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :

- نسبة الديون / الموجودات (**Assets Ratio – Debt**)

$$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

- نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكلما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن 50% و النسب الثانية عن 100% ، وكلما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

- نسبة تغطية الفوائد (**Times Interest Earned**)

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

- نسب خدمة الديون (**Service Ratio – Debt**)

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون}}$$

- فترة استرداد القرض

$$= \frac{\text{النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح}}{\text{قيمة القرض}}$$

- نسبة التغطية الشاملة (**Full Coverage Ratio**)

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية}}$$

$$1 - \text{ض}$$

<u>نسب السوق (**Market Ratios**)</u>

تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات

كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المـال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسـهم ، وتضـم هـذه المجموعـة من النسب ما يلي :

- عائد السهم العادي **(EPS) Earnings Per Share**

= صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة
عدد الأسهم العادية

نشير هنا إلى أن المعادلة أعـلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السـهم الأساسـي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عنـدما لا تتواجـد فيـه إصـدارات قابلـة للتحويـل إلى أسـهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركبـاً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسـندات القابلـة للتحويل إلى اسهم عاديـة فحينئـذٍ يتطلب الأمـر احتسـاب مـا يعـرف بعائـد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

- توزيعات السهم العادي **(DPS) Dividends Per Share**

= التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين
عدد الأسهم العادية

- نسبة توزيع الأرباح **(Dividends Payout Ratios)**

= توزيعات السهم العادي = **DPS**
عائـد السـهم العادي **EPS**

- نسبة حجز الأرباح **(Retention Ratio)**

= 1 – **DPS**

- ربع السهم العادي **(YPR) Yield Per Share**

= توزيعات السهم العادي **(DPS)**
السعر السوقي للسهم

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصـة البديلـة للإسـتثمار في السـهم وبالتـالي

يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

- معدل الرسملة **Capitalization Rate** (**CR**)

= عائد السهم العادي **EPS** / السعر السوقي للسهم

- مضاعف السعر السوقي للسهم **Price Earnings Ratio** (**PER**)

= السعر السوقي للسهم / عائد السهم العادي **EPS**

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها ، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه ، وبالإضافة إلى الإستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم .

- القيمة الدفترية للسهم العادي (**Book Value Per Share**)

= مجموع حقوق المساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية .

الفصل الرابع

حالات عملية

<u>الحالة الأولى</u>
شركة الأمل التجارية

توفرت لديك المعلومات التالية عن القوائم المالية لشركة الأمل التجارية (القيمة بالألف دينار) :

	1998	1999	2000	2001
<u>أ – الميزانية العمومية</u>				
الموجودات المتداولة	1000	1500	1500	1900
الموجودات الثابتـة	1500	1500	2000	2000
مجموع الموجودات	2500	3000	3500	3900
المطلوبات المتداولة	500	850	1000	1275
القروض الطويلة الأجل	750	900	1000	1000
صافي حقوق الملكية	1250	1250	1500	1625
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2500	3000	3500	3900
<u>ب- قائمة الدخل</u>				
صافي المبيعات	4000	4500	4900	5850
صافي الربح	300	405	490	600

الحالة الثانية

فيما يلي ملخص للميزانيات وقوائم الدخل لعام 2000 لثلاث شركات تعمـل في نفس المجال وتنطبق عليها خصائص الصناعة الواحدة (المبالغ بالألف دينار) :

	شركة (1)	شركة (2)	شركة (3)
أ – الميزانية العمومية			
الموجودات المتداولة	1500	2500	1700
الموجودات الثابتة	1900	2250	2000
مجموع الموجودات	3400	4750	3700
المطلوبات المتداولة	700	1400	900
القروض الطويلة الأجل	1000	1100	800
صافي حقوق المالكين	1700	2250	2000
مجموع المطلوبات وحقوق المالكين	3400	4750	3700
ب- قائمة الدخل			
صافي المبيعات	6800	8300	5600
صافي الربح	800	1000	685

الحالة الثالثة

شركة عمان التجارية "شركة تضامن"

الميزانية العمومية كما هي في 31 كانون الأول 2001

	الموجودات	2001 دينار أردني	المطلوبات وحقوق الش
ي			
	الموجودات المتداولة		المطلوبات المتداول
3,	نقد وشيكات مؤجلة في الصندوق ولدى البنوك	5,767,318	بنوك دائنة
2	ذمم مدينة	68,119	ذمم دائنة
7	مصاريف وتأمينات الاعتمادات المستندية	2,200	أوراق دفع
5,	بضاعة آخر المدة (إيضاح 1)	4,178	مصاريف مستحقة
	مصاريف مدفوعة مقدما		
	تأمينات مستردة		
9,	مجموع الموجودات المتداولة	5,841,815	مجموع المطلوبات المت
	الموجودات الثابتة		حقوق الشركاء
	التكلفة	5,000	رأس المال
)	الاستهلاك المتراكم	3,681,932	جاري الشركاء
	القيمة الدفترية للموجودات الثابتة (إيضاح 2)	104,030	أرباح مدورة
		45,067	صافي ربح (خسار) السنة –

مجموع حقوق الشرك	3,836,029		
مجموع المطلوبات وحقوق	9,677,844	مجموع الموجودات	9,

ت

ءا
ان
قرأ

شركة عمان التجارية

بيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2001

	31 كانون الأول 2001
	دينار أردني
صافي المبيعات	139,760,24
تكلفة المبيعات – إيضاح (3)	(639,036,24)
مجمل الربح	500,723
يضاف : إيرادات أخـرى	178,9
يضاف : إيرادات رأسمالية	401,1
يطرح : المصاريف الإدارية والعمومية – إيضاح (4)	(012,689)
صافي ربح (خسارة) السنة – بيان (أ)	067,45

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

شركة عمان التجارية

إيضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

1. بضاعة آخر المدة

يتم تسعير بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة وحددت التكلفة على أساس الوارد أولاً يصرف أولاً.

2. الموجودات الثابتة

أ . يتألف هذا البند مما يلي :

	2001 دينار أردني
الأثـاث	117,12
الإستهلاك المتراكـم	(902,4)
القيمة الدفترية للأثاث	215,7
الأجهـزة	862,15
الإستهلاك المتراكــم	(590,5)
القيمة الدفترية للأجهزة	272,10
السـيارات	197,65
الإستهلاك المتراكــم	(895,56)
القيمة الدفترية للسيارات	302,8
مجموع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	789,25

ب- تتبع الشركة في استهلاك موجوداتها الثابتة طريقة القسط الثابت وبالنسب المئوية التالية:

الأثـاث	%9
السيارات	%15
الأجهزة	%10 - %12

3. تكلفة المبيعات

يتألف هذا البند مما يلي :

	2001 دينار أردني
المشتريـات	002,319,27
يضاف بضاعة أول المدة	718,924,1
يطرح بضاعة آخر المدة	(081,207,5)
المجمـــوع	639,036,24

4. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي :

	2001 (دينار أردني)
تحميل وتنزيل ونقل	417,352
إيجــارات	219,45
كهرباء ومياه	911,1
رسوم حكومية	829,2
قرطاســية	840,1
صيانة عامة	412,6
محروقــات	952
مصاريف سيارات	124,19
مصاريــف سفر	375,32
ضيافة	152,2
تامين	981,3
دعاية وإعلان	913,2
هاتـــف	913,4
تنقــلات	117,9
مصاريف متفرقة	350,31
رواتــب	412,35
أتعاب مهنية	950,3
استهلاك الموجودات الثابتة	814,9
فوائد بنكية	411,119
تبرعـات	920,2
المجمــوع	012,689

الحالة الرابعة
شركة حديد الأردن
(شركة مساهمة عامة)

الميزانية العمومية كما هي في 31 كانون الأول 2001

بيــان (أ) بيــان (أ)

حقوق المساهمين والمطلوبات	2001	2000		الموجودات	2001	2000
حقوق المساهمين	دينار أردني	دينار أردني		الموجودات غير المتداولة	دينار أردني	دينار أردني
رأس المال المصرح والمكتتب بـه (15) مليون سـهم بقيمـة اسـمية دينـار أردني للسـهم الواحد	000,000,15	000,000,15		الممتلكات والآلات والمعدات/صافي	239,319,13	555,330,14
				الإستثمار في أراضي	772,317	772,217
رأس المال المدفوع	000,000,15	000,000,15		الإستثمار في شركات زميلة	143,143	948,880
احتياطي اجباري	374,159,1	246,811		مشاريع تحت التنفيذ	917,22	825,16
احتياطي اختياري	622,040,1	622,040,1		مجموع الموجودات غير المتداولة	071,001,14	100,546,15
أرباح محتفظ بها – بيان (ب)	031,245	506,86				
مجموع حقوق المساهمين	027,445,17	374,938,16		الموجودات المتداولة		
				المخزون	371,354,5	120,941,2
المطلوبات المتداولة				اعتمادات مستندية وبوالص تحصيل	813,105	945,2
دفعات مؤجلة على الإعتمادات وأوراق الدفع	607,406,4	968,702,2		الذمم المدينة بعد طرح مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 262,34	307,358	746,462
مخصصات أخرى	089,70	608,50				
امانات مساهمين	555,264	882,186		ذمم اعتمادات تصدير	068,518,4	900,132,3
ذمم دائنة	040,137	325,138		تأمينات مستردة	255,41	324,41
الأرصدة الدائنة الأخرى	283,625	725,430		الأرصدة المدينة الأخرى	676,33	324,77
أرباح مقترح توزيعها على المساهم	000,700,2	000,800,1		تأمينات نقدية مقابل تسهيلات واعتمادات وعمليات آجلة	239,962,2	--
بنوك دائنة	501,662,2	198,358				
مخصص ضريبة دخل	000,15	--		نقد في الصندوق ولدى البنوك	302,086,1	653,401
مجموع المطلوبات المتداولة	075,016,11	706,667,5		مجموع المجودات المتداولة	031,460,14	980,059,7
مجموع حقوق المساهمين والمطل	102,461,28	080,606,22		مجموع الموجودات	102,461,28	080,606,22
				إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية		إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

شركة حديد الأردن

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2001

بيـان (ب)

	2001	2000
	دينار أردني	دينار أردني
المبيعـــات	667,811,28	267,677,18
تكلفة المبيعات	(217,179,24)	(797,430,15)
مجمل ربح السنة	450,632,4	470,246,3
مصاريف مبيعات تصدير	(857,915)	(564,443)
مصاريف إدارية	(078,344)	(569,283)
استهلاكات إدارية وإطفاءات	(071,24)	(664,167)
مصاريف مالية	(044,598)	(274,589
مصاريف سنوات سابقة	(211,13)	(923,38)
مصاريف مبيعات محلية	(234,2)	--
خسائر استثمار في شركات زميلة	(665,15)	(241,89)
فوائد دائنة	242,266	993,132
إيرادات أخرى	648,495	383,332
صافي ربح السنة قبل الضريبة	279,481,3	611,099,2
مخصص ضريبة الدخل	(000,15)	--
أرباح مدورة	506,86	829,198
صافي الأرباح المقترح توزيعها كالآتي :	785,417,3	440,298,2
احتياطي اجباري 10%	128,348	961,209
احتياطي اختياري (5% عام 2000)	--	981,104
مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	000,55	000,55
مخصص رسوم الجامعات الأردنية 1%	813,34	996,20
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني 1%	813,34	996,20
أرباح مقـترح توزيعهـا على المسـاهمين 18%ـ (12% عـام 2000)	000,700,2	000,800,1
أرباح محتفظ بها – بيان (أ)	031,245	506,86
المجمــوع	785,417,3	440,298,2
حصة السهم الواحد من الأرباح	232/- فلس	140/- فلس
		إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

الاربعاء، 26 تموز، 2006